الأمم المتحدة

E/CN.18/2004/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 March 2004
Arabic
Original: English

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الرابعة
جنيف، ٣-١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤
البند ٤ (أ) '٣' من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وخطة عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات: التقدم المحرز في التنفيذ

الجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير تقييما لحالة تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والمتصلة بالجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات. ويبين التقرير أنه حدث تحول ملحوظ في السياسات الوطنية المتصلة بالغابات في معظم الدول الأعضاء صوب إدارة حرجية موجهة للناس. وتتمثل المشكلة الأساسية في النطاق المحدود للمقترحات المقدمة من الفريق/المنتدى فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والثقافية. وهناك حاجة إلى وضع الجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات في سياق

* E/CN.18/2004/1.

300304 240304 04-25986 (A)

أوسع نطاقا من أجل الحيلولة دون المزيد من تهميش القضايا المتصلة بالغابات في جدول – الأعمال العالمي. وقد أشير إلى العزوف عن تفويض المجتمعات المحلية في سلطة إدارة موارد الغابات واقتران ذلك بعدم توافر التفهم الكافي لآليات تفويض السلطة، فضلا عن عدم توفر الموارد المالية والبشرية، باعتبارها من أكبر العقبات التي تعترض سبيل المبادرات الحرجية التي تراعي الفقراء.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٦	٤
ثانيا – معلومات أساسية	٧-١٤	٥
ثالثا – تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	١٥-٦٩	٩
رابعا – خاتمة	٧٠-٧٣	٢٥
خامسا – نقاط للمناقشة	٧٤	٢٦

أولا – مقدمة

١ – ستقوم الدورة الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات باستعراض تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والمتصلة بالجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات. وقام بإعداد مشروع هذا التقرير لتقديمه إلى المنتدى مركز البحوث الحرجية الدولية بالتشاور مع المنظمات الأخرى الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات من أجل تيسير هذه المناقشات. ويقدم التقرير تقييما لحالة تنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة، المقدمة من الفريق/المنتدى، والمناقشة المتعلقة بسبل تنفيذها (من حيث الشؤون المالية، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وبناء القدرات)، ومناقشة البنود المشتركة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات[(١)] المتصلة بالجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات.

٢ – وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة التي ينطوي عليها قطاع الغابات، فإنه لم يسهم عموما إلا بقدر ضئيل في المناقشة العالمية بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالغابات توفر بصورة كلية أو جزئية سبل الرزق لنحو ربع فقراء العالم، ومن المحتمل أن تؤدي أي إجراءات لزيادة حصائل الغابات إلى توفير المنافع لفقراء المناطق الريفية الذين يعيشون في المناطق الغنية بالغابات أو بالقرب منها. ومن ثمَّ، فإن زيادة فرص الاستفادة من هذا المورد وفرص الوصول إليه، وتحديد حقوق ملكية ثابتة وقابلة للتحويل، من شأنه أن يساعد الفقراء على تنويع استراتيجياتهم لكسب الرزق، وأن يشجع في حالات كثيرة على الاستخدام المستدام لهذا المورد. ولذلك فإن تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بشأن الحد من الفقر وضمان الاستدامة البيئية يعتمد على الإدارة المستدامة للغابات لأن ذلك يشكل أحد العناصر اللازمة عموما لتحقيق استقرار البيئة والنمو الاقتصادي المستدام.

٣ – وفي المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كان دور الإدارة المستدامة للغابات في التنمية المستدامة عموما، وعلى الأخص في القضاء على الفقر وتحسين الأمن الغذائي وإتاحة سبل الوصول إلى مياه الشرب والطاقة الميسورة التكلفة من بين القضايا المهمة العديدة الأخرى التي عالجها وشدد عليها المؤتمر. وتشدد الإجراءات المقترحة على دور بناء المؤسسات وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، في المضي قدما نحو الإدارة المستدامة للغابات. ودعا المؤتمر إلى تعزيز الالتزام السياسي تجاه تحقيق الإدارة المستدامة للغابات من خلال إقرارها بوصفها إحدى الأولويات في قائمة الاهتمامات

السياسية الدولية، مع المراعاة التامة للصلات القائمة بين قطاع الغابات وغيره من القطاعات من خلال اتباع نُهُج متكاملة[٢].

٤ - وأبرز مؤتمر الحراجة العالمي الثاني عشر، المعقود في مدينة كويبك، كندا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الموضوع الرئيسي المعنون ''تسخير الغابات لمصلحة الناس''. وشدد المؤتمر على أن هناك افتقارا إلى فهم دور الغابات في القضاء على الفقر. وقدم توصيات تتناول مشاكل الفقر، وتوفير سبل الرزق المستدامة، ووضع الناس في صلب عملية إدارة الغابات، وتمكين الناس من إدارة الغابات بصورة مستدامة. وقدم أيضا توصيات أخرى ذات صلة بالموضوع، وتتعلق بالتعليم ودور الشباب؛ وأوضاع العمل، والسلامة، والحقوق، والأجور الخاصة بعمال الغابات؛ ومساهمة الغابات الموجودة خارج الغابات وأهميتها بالنسبة للمجتمعات الحضرية؛ ودور المرأة في المهن الحرجية؛ وأوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية، والاستهلاك المفرط للأغنياء، وسعي الفقراء إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٥ - ويتمثل التحدي، إذن، في ربط مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بالسياق الأعمّ لبرنامج التنمية. وهناك حاجة إلى إبراز الروابط بين القطاعات والنظر إلى القضايا في سياق إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠.

٦ - وجرت الاستعانة في إعداد هذا التقرير بالتقارير الوطنية المقدمة إلى الدورة الرابعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وبالنتائج المستخلصة من مختلف المبادرات التي اضطلعت بها البلدان والمنظمات، والمنشورات العامة حول هذا الموضوع. وكان أيضا للمساهمات المقدمة من أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات أهميتها في توسيع نطاق تركيز هذا التقرير.

ثانيا - معلومات أساسية

٧ - حتى عهد قريب نسبيا، اتخذت الغابات في أنحاء كثيرة من العالم، إلى حد كبير، شكل البرامج والمشاريع الحكومية التي تأخذ بنموذج للإدارة من أعلى إلى أسفل ويركز على استخدام التكنولوجيات الجديدة. وفي أحيان كثيرة، وبخاصة في البلدان النامية، ينطوي هذا النهج على إنشاء مساحات حرجية في القرى، وزراعة أنواع سريعة النمو، وتخطيط حدود المناطق الحرجية المحمية التي عادة ما يبعد عنها السكان المحليون. وغالبا ما تهمل الأنواع الأصلية، ونظم الزراعة الحرجية المحلية، والممارسات التقليدية لإدارة الموارد، فضلا عن إنشاء مؤسسات محلية للإشراف. وفي المعتاد، تتخذ القرارات المتعلقة بإدارة الغابات في معظم

الأحيان في المكاتب الحكومية المركزية، بعيدا عن الناس الذين تؤثر فيهم أي تغييرات تجرى في إدارة الغابات.

٨ - ويلاحظ أن عددا قليلا فقط من البرامج الوطنية للغابات يكرس جزءا كبيرا من الموارد لقضايا من قبيل الفقر، والعمل اللائق، ودور المرأة، والشباب، والشعوب الأصلية، على الرغم من أن هذه القضايا تلقى مؤخرا مزيدا من الاهتمام في العمليات المتعلقة بالسياسات الحرجية. ونتيجة لذلك، فإن مساهمة الغابات في رفاهة الفقراء، وقوة العمل في مجال الغابات، ودور المرأة والشباب والشعوب الأصلية في هذا الصدد ليست محددة بوضوح وليست مدعمة بالوثائق بصورة جيدة.

٩ - غير أنه في العقود الأخيرة، انتقلت إلى مكان الصدارة بعض القضايا الاجتماعية وبخاصة ضرورة أن تتولى المجتمعات المحلية أدوارا أكثر نشاطا في إدارة الموارد. وبرز الجانب الاجتماعي للغابات على نحو يشكل تحديا لنظم الإدارة التقليدية التي تعتمد على سلطة الدولة في أن تقوم من جانب واحد باتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة. ومع تزايد الضغوط على موارد الغابات والقيود المالية على الوكالات الحكومية المعنية بالغابات، أصبح من الواضح الآن أن كثيرا من الحكومات في البلدان النامية لم تعد قادرة على إدارة وحماية مواردها الحرجية العامة بنفسها. والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات هي دائما في مركز أفضل من الناحية السوقية لوضع وفرض الضوابط المشددة على الاستخدام واللازمة لتحقيق استدامة النظم الإيكولوجية. وفي الوقت نفسه، فإن الاتجاهات العالمية صوب الديمقراطية واللامركزية سلطت الأضواء على مطالب المجتمعات المحلية بأن يكون لها دور رئيسي في إدارة الغابات. ومع ارتفاع مستوى التعليم وفرص الحصول على المعلومات في معظم أنحاء العالم، يطالب الناس بمزيد من المسؤوليات والحقوق بالنسبة للموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها. وفي حين تؤكد نهج الإدارة التقليدية على استبعاد وتهميش المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية في برامج الغابات، تركز النهج الحالية الآن على المشاركة النشطة للمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات، وإدماج الشواغل الاجتماعية والثقافية للسكان المحليين في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بجميع جوانب إدارة الغابات.

١٠ - وقد بدأت الحكومات في مختلف أنحاء العالم تعترف بالحقوق المشروعة للسكان المعتمدين على الغابات، وبالمطالبات المتعلقة بأملاك الأجداد، والفرص التي تتيحها المشاركة المجتمعية في المساعدة على دعم النظم الإيكولوجية الحرجية وزيادة الغطاء الحرجي. وتتباين الدوافع وراء هذه الخطوات نحو تحقيق اللامركزية، ولكن معظم الحكومات تأمل في أن تؤدي العملية إلى الحد من البيروقراطية، وزيادة إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية اتخاذ

القرار، والتوزيع الأكثر عدلا للفوائد المستمدة من استغلال الموارد، وزيادة كفاءة استخدام واستغلال هذه الموارد.

١١ - ومع أن هناك تحولا ملحوظا حول العالم نحو السياسات والبرامج الداعمة للمشاركة المجتمعية واللامركزية في إدارة الغابات، تمثل التحدي في معظم الأحيان في كيفية تحقيق هذا التحول. وكان من العوامل الحاسمة لتحقيق هذا التحول وضع ترتيبات مؤسسية قابلة للتكيف وسياسات وبرامج لتيسير نقل المزيد من السلطة إلى المجتمعات التي تعتمد على الغابات مع دعم إقامة شراكات جديدة بين المجتمعات المحلية والحكومات والقطاع الخاص. وفي واقع الأمر، فقد تعين أن تنتقل المشاركة المجتمعية إلى ما بعد مرحلة ''الدعوة'' إلى المشاركة والتي كثيرا ما تمثلت في الدعوة إلى الامتثال لمجموعات من الأهداف مسبقة التحديد في أطر من المناقشات التي تغفل الخبرات والمنظورات والمصالح السياسية والمادية لأشد الناس فقرا من مستعملي الغابات.

١٢ - ومن خلال تعزيز المشاركة، ليس فقط في مجال السياسات ولكن أيضا في مجال العلوم، يمكن لأشد الناس فقرا من مستعملي الغابات أن يشاركوا بصورة حقيقية في وضع برامج الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات. ويمكن أن يأخذ ذلك شكل استراتيجيات بحثية وإجراءات تداولية قائمة على المشاركة يقوم فيها الفقراء من مستعملي الغابات بالمساعدة في وضع البرامج والقضايا، وإتاحة عرض وجهات النظر من منظورات محلية للمساهمة في المناقشات المتعلقة بالسياسات على مستويات الإدارة العليا وفي تشكيل أبعاد هذه المناقشات. وسيتعين أن تعمل هذه الإجراءات على تعزيز الجوانب المتعلقة بالثقافة السياسية والقانونية التي تتيح التقييم الدقيق، وتعزز من ثقة الناس ومهاراتهم، وتفسح الطريق أمام آراء الناس ومعارفهم ومصالحهم لكي تثري المناقشات المتعلقة بالسياسات.

١٣ - ومقترحات العمل الرئيسية المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والمتصلة بالجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات صنفت في ثلاثة أنواع من مجالات العمل (انظر الجدول أدناه)، وهي: التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استغلال الموارد الجينية الحرجية؛ ودور المرأة في الإدارة المستدامة للغابات؛ وتعزيز دور مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الإدارة المستدامة للغابات.

١٤ - ومقترحات العمل الأخرى المتصلة بالجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات والتي قدمت بشأنها تقارير إلى الدورات السابقة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والتي لن يتناولها هذا التقرير تشمل المقترحات التي تندرج تحت الموضوعات التالية: مكافحة إزالة

الأحراج وتدهور الغابات[٣]؛ وحفظ الغابات وحماية الأنواع الفريدة من الغابات والنظم الإيكولوجية الهشة[٤]؛ وإصلاح وتحديد الأراضي المتدهورة والنهوض بالغابات الطبيعية والمزروعة[٥] وجميعها جرى تناولها في الدورة الثانية للمنتدى؛ والجوانب الاقتصادية للغابات، والتي جرى تناولها في الدورة الثالثة للمنتدى[٦]. وينبغي ملاحظة أن القضايا التي عولجت في التقرير المتعلق بالجوانب الاقتصادية للغابات، كالجوانب المتصلة بالمنافع العامة للغابات، والقطاع الخاص المتسم بالمسؤولية، وحقوق الملكية المحددة تحديدا واضحا، لها صلتها بنفس القدر بنطاق هذا التقرير. أما مقترحات العمل المتصلة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للغابات والتي سيجري تناولها في تقارير أخرى للأمين العام مقدمة إلى الدورة الرابعة للمنتدى فتشمل: مقترحات العمل المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات[٧]، علاوة على المقترحات المتصلة بالرصد والتقييم والإبلاغ[٨].

ثالثا – تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

١٥ – ترد في الفرع ثالثا – ألف مناقشة للتقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتناقش القضايا الناشئة في الفرع ثالثا – باء، وهي قضايا هامة على الصعيد الدولي وتتصل بعمل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات و لم تتناولها مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وتناقش أساليب التنفيذ في الفرع ثالثا – جيم. وتناقش في الفرع ثالثا – دال البنود الثلاثة المشتركة ذات الصلة على النحو المحدد في برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (انظر الجدول).

ألف – التقدم المحرز في التنفيذ والقضايا الناشئة

١ – التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استغلال الموارد الجينية للغابات

١٦ – هناك كثير من البلدان ذات الاقتصادات النامية والهياكل الأساسية العلمية المحدودة لم تتمكن من المشاركة الكاملة في أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي السريعة التي أتاحت استخدامات جديدة ومتنوعة للمصادر الجينية للغابات، وكذلك لم تستفد منها بصورة كاملة. وفي الوقت نفسه، فإن كثيرا من الشركات ومؤسسات البحوث في البلدان المتقدمة النمو تسعى إلى الجديد في ما تقوم به من دراسات تتعلق بالموارد الجينية، وقد تبحث خارج حدودها لتحقيق انتصارات جديدة. ولا تزال وفرة الموارد الجينية الحرجية في الغابات المدارية

تحظى بأهمية عالية في تطوير منتجات جديدة، ولا تزال شركات عديدة تسعى إلى الوصول إلى هذه الموارد. وقد أثارت أنشطة التجميع الحالية والتخلص من المجموعات الموجودة حاليا بعيدا عن مواقعها، أثارت مخاوف بشأن القرصنة البيولوجية لأن معظم البلدان تفتقر إلى السياسات والصكوك القانونية الملائمة اللازمة لضمان الموافقة المسبقة عن علم والتقاسم العادل للمنافع.

الجدول

موجز مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات

خصائص مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات		مقترحات العمل
نوع الإجراء المطلوب	**تقاسم فوائد استغلال الموارد الجينية الحرجية بصورة نزيهة وعادلة**	المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ٥٦ (ي)
	– تعزيز تقاسم فوائد استغلال الموارد الجينية الحرجية بصورة نزيهة وعادلة	ملاحظة: تتعلق أيضا بمقترحات العمل الواردة في تقارير الأمين العام بشأن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات والمعارف العلمية المتصلة بالغابات
	دور المرأة في الإدارة الحرجية المستدامة	المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ٥٦ (م) و ٥٦ (ن)، و ٦٦ (أيضا في المجموعة التالية)
	– إشراك المرأة في البرامج الوطنية للغابات وتعزيز دورها في الإدارة المستدامة للغابات	
	تعزيز دور مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الإدارة المستدامة للغابات	الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ١٧ (أ)، و ١٧ (و)، و ٢٩ (ج)، و ٧٧ (و)، و ١٣١ (ب).
	– إنشاء وتنفيذ برامج للإدارة الحرجية المستدامة	المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ٥٦ (و)، و ٦٦، و ١١٥ (د) و ١٢١ (ب)
	– تقديم الدعم للشعوب والمجتمعات المحلية من خلال تمويل مشاريع الإدارة الحرجية المستدامة وبناء القدرات ونشر المعلومات والمشاركة	
البنود المشتركة	**الرصد والتقييم والإبلاغ بشأن البيانات الاجتماعية**	المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ١٢١ (ب) (أيضا المجموعة السابقة)، و ١٢٩ (أ)

خصائص مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	مقترحات العمل
تشجيع المشاركة العامة	الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ٨٩ (ح)
الجوانب الاجتماعية التي تتناولها البرامج الوطنية للغابات البرامج الوطنية للغابات والعناصر ذات الصلة اجتماعيا	المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات ١٢٢ (ب)، و ١٢٢ (د)، و ١٢٩ (د)، و ١٤٠ (أ)، و ١٤٤

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة واتجاهاته

١٧ - أفاد كثير من البلدان الأعضاء أنها ضمن الموقعين على مختلف الاتفاقات الدولية التي تسترشد بها فيما يتعلق بالموارد الجينية للغابات وتقاسم مزاياها. وفي معظم هذه البلدان فإن الوصول إلى الموارد الجينية للغابات والاستفادة منها يسترشد بالسياسات العامة ومدونات قواعد السلوك والصكوك القانونية التي تنسجم مع الاتفاقيات الدولية. وفي بلدان أخرى وكثير من بلدان أفريقيا لا يزال يتعين على مستوى السياسات العامة والمستوى التشريعي معالجة القضايا المتعلقة بالوصول إلى الموارد الجينية الحرجية وتقاسم المزايا على نحو منصف. وقام عدد قليل من البلدان، مثل غيانا ونيوزيلندا، بصياغة سياسات تعترف صراحة بحاجة مجتمعات الشعوب الأصلية إلى الاستفادة مباشرة من أي اتجار بالموارد الجينية الحرجية الموجودة في مناطقها. وفي بعض الحالات، وفرت هذه السياسات لمجتمعات الشعوب الأصلية الفرصة للحصول على المساعدة عند التفاوض وتوثيق شروط الترتيبات المتعلقة بتقاسم المزايا على نحو منصف. وبينت معظم البلدان أنها تعترف حاليا بالمعارف التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية، كالملكية الفكرية التي ينبغي حمايتها بموجب قوانين منح براءات الاختراع لكي تضمن لهذه المجتمعات الاستفادة من استخدام تلك المعارف. غير أنه لم يتم بعد في معظم الحالات تحديد السياسة العامة والصكوك التشريعية لتنفيذ هذه الأفكار. ويقدم تقرير الأمين العام عن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات (E/CN.١٨/٢٠٠٤/٤) معلومات بشأن هذه الممارسة لا سيما فيما يتعلق باستخدام المعارف التقليدية من أجل الإدارة المستدامة للغابات وتطوير حقوق الملكية الفكرية للمعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتشجيع تقاسم المزايا على نحو منصف.

١٨ - وقد اعتمدت البلدان أفضل الممارسات التي تتسم بدرجة عالية من الابتكار لتقاسم المزايا في حالات محددة تشمل المزايا النقدية وغير النقدية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة. ولاحظت أيضا زيادة الاستجابات بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

لمطالب بلدان المصدر من أجل تقاسم مزايا الموارد الجينية على نحو أكثر إنصافا. وقامت مؤسسات الوساطة بالتفاوض على اتفاقات ناجحة لتقاسم المزايا بين بلدان المصدر والمستعملين التجاريين فُصلت لتتواءم مع الظروف المحددة لكنها تسترشد بمعايير أساسية لأفضل الممارسات.

(ب) الخبرات والدروس المستفادة

١٩ - على الرغم من تنفيذ السياسات ومدونات قواعد السلوك لتعزيز التقاسم العادل للموارد الجينية الحرجية، فإن تنفيذ هذه السياسات واجه تحديات كبيرة بالنسبة لمعظم البلدان حيث أن ذلك يتطلب إدارة تفصيلية للبيانات عند جمعها على نحو يمكن معه أن يحترم جامعو العينات السابقين التزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم في الشروط التي بمقتضاها حصلوا على تلك العينات. وفي معظم الحالات وجد هؤلاء أنه من العسير جدا اقتفاء أثر المواد التي تم جمعها أو التحكم في استخداماتها المتعاقبة أو في عمليات تحويرها.

٢٠ - ويحصل القطاع الخاص على الموارد الجينية الحرجية من بلد المنشأ من خلال طرق مختلفة وتنتقل هذه الموارد غالبا من يد إلى يد قبل أن يصل المنتج النهائي إلى السوق من أجل المستهلكين. وأحيانا لا يكون المنتج المتجر به مرتبطا ارتباطا ماديا بالموارد الجينية الأصلية التي تم جمعها، بل قد يتم تصنيعه استنادا إلى تركيبات كيميائية موجودة أصلا في الطبيعة. ويمكن الاحتفاظ بعمليات الجمع السابقة لمئات السنين، وعندما يتم استخدام المادة واقعيا قد لا تتوافر السجلات التي تبين مكان جمعها وأي الشروط التي جمعت بموجبها. وهذه العوامل جميعها تجعل من العسير للغاية رصد تبادل الموارد الجينية ومشتقاتها وإنفاذ اتفاقات الوصول وتقاسم المزايا. ونتيجة لذلك، فإن وجود نهج مرن ومستنير جدا بشأن ترتيبات الوصول وتقاسم المزايا على الصعيد الوطني، هو السبيل البالغ الفعالية.

٢١ - وقد ثبت أن وضع صكوك لضمان التقاسم العادل للموارد الجينية بين بلدان المصدر والقائمين بعمليات التجهيز مهمة شاقة للغاية. وتبدو المشكلة أكثر حدة عند إنشاء آليات لتقاسم الفوائد لتوجيه عائدات عادلة ومنصفة إلى المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية الذين هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في استدامة هذه الموارد الجينية. وإذا ما تعين أن تستفيد مجتمعات القبائل الأصلية من الموارد الجينية الحرجية فإنه يلزم استحداث وسائل غير مباشرة وأكثر إبداعا لتعويض تلك مجتمعات الموارد ليتسنى ضمان العدالة. ومن الممكن أن يصبح استخدام تحويل المدفوعات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحرجية كخيار عملي لتحقيق هذا الغرض.

٢ - دور المرأة في الإدارة المستدامة للغابات

٢٢ - لا تزال المرأة الريفية حتى اليوم في كثير من بلدان العالم هي الراعية الرئيسية والمستخدم الرئيسي للغابات. وتقطع المرأة كل يوم مسافات طويلة مشيا على الأقدام لجمع حطب الوقود والعلف، والمرأة بمساعدة أطفالها هم أكثر الناس مشاركة في جمع الفاكهة الصالحة للأكل والبندق والجوز والنباتات والأوراق والحيوانات الصغيرة. وهم يستخدمون لحاء الأشجار والجذور والأعشاب كأدوية للعلاج وكذلك ألياف الأشجار لصنع السلال والحصر. كما تؤدي المرأة دورا رئيسيا في إدارة مستجمعات مياه الأمطار في الغابات التي تحول دون فقدان التربة وتكفل توافر إمدادات مستمرة من المياه النظيفة للإنسان والحيوان والمرأة أكثر بكثير من أية مجموعة اجتماعية أخرى تشارك في تجهيز المنتجات الحرجية غير الخشبية كسلع لاستعمال الأسر المعيشية وتحقيق إيرادات نقدية.

٢٣ - وغالبا ما تقتضي الأنشطة المتعلقة بالغابات قدرا كبيرا من الوقت والعمل من جانب المرأة في المناطق الريفية. وفي أجزاء كثيرة من العالم كانت ثروة المرأة من المعرفة بالموارد الحرجية إما موضع التجاهل أو التقويض نظرا لافتقارها إلى وسائل التعبير عن رأيها، ولوجود هياكل غير مواتية لحيازة الأراضي، وممارسات ثقافية تقليدية، وانخفاض مستويات التعليم وفرص الحصول المحدودة على القروض. والمرأة غالبا مستبعدة من صنع القرار ومهملة في البرامج الإنمائية حتى عندما تقوم بدور رئيسة الأسرة المعيشية كما يحدث في أغلب الأحيان.

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة والاتجاهات في هذا الشأن

٢٤ - تحققت مستويات عالية من المشاركة من جانب المرأة من خلال البرامج المجتمعية الحرجية التي تراعي الفوارق بين الجنسين التي تضطلع بها الإدارات الوطنية للغابات في كثير من البلدان النامية بالتعاون مع الوكالات الدولية للبحث والتطوير، وأفرزت هذه البرامج دروسا كثيرة لمديري المشاريع وللمنفذين. وفي معظم هذه البرامج، وردت مبادرات مختلفة قامت بها النساء لم تقتصر على تنمية وحماية أحراجهن بل أفرزت أيضا نساء وجماعات نسائية كجهات مستقلة لصنع القرار. ومعظم هذه المبادرات تقدم إسهاما ملحوظا في الجهود المبذولة لإعادة التحريج وإدارة الأحراج من خلال العمل الدؤوب لجماعات نسائية ملتزمة.

٢٥ - وفي كثير من الحالات، تكون المرأة الريفية غالبا هي أكثر المتضررات من المشكلة العالمية لإزالة الغابات وثبت أن لها أيضا دورا حاسما في حل هذه المشكلة. وقد وردت حالات أسطورية لنساء ريفيات قدن المقاومة ضد قتل الغابات في إندونيسيا وتايلند وجامايكا والرأس الأخضر والسودان والصين والهند وهندوراس. وأعربت النساء في هذه المناطق، ومن واقع خبراتهن، أن قطع الغابات من شأنه أن يؤدي إلى حدوث الفيضان

والانهيارات الأرضية. وهن يزرعن أيضا الأشجار لتثبيت التربة وحواف التلال وإنتاج مزيد من منتجات الغابات، وإنشاء أحزمة خضراء وأحزمة للحماية. وتلك هي أمثلة قليلة من بين العديد من الأمثلة التي تبين كيف حولت المرأة الإدارة المستدامة للغابات من مجرد أقوال إلى أفعال وحسّنت من معيشة أسرها في الوقت نفسه.

٢٦ - وبسبب الاعتراف المتزايد بمشاركة النساء في الحفاظ على الغابات. أوردت الدول الأعضاء في تقاريرها أن أصحاب الغابات المحليين ووكلاء التنمية المجتمعية وبرامج المساعدة الإنمائية تعمل بصورة متزايدة على إشراك المرأة واحتياجاتها ومعارفها عند تصميم وتنفيذ مشاريع حرجية. وتدعم جميعها الجماعات النسائية من مختلف الأنواع وتتيح الائتمانات والدخول للمرأة، وتستكشف القضايا المحلية المتعلقة بالجنسين وكذلك المحرمات والأعراف وغيرها من القيود التي تحد من إمكانات المرأة في المشاركة في صنع القرار والاستفادة من استدامة الغابات.

٢٧ - وقدمت الدول الأعضاء في تقاريرها حالات عديدة لنساء نجحن في مختلف مجالات الحراجة. أما السياسات المقصودة لزيادة أعداد الطالبات المشاركات في الأنظمة الحرجية وما يرتبط بها من بحث وإرشاد، فقد شهدت تكوين مجموعة من الخريجات ارتفعت نسبتهن من أقل من ٥ في المائة في أوائل التسعينيات إلى ٥٠ في المائة تقريبا بحلول عام ٢٠٠٢ في كثير من البلدان النامية. وفي الفلبين، بلغت نسبة الخريجات في كلية علوم الغابات بجامعة الفلبين رقما غير عادي بلغ ٥٤ في المائة. وأصبحت النساء أيضا ممارسات عمليات في مجال الحراجة بأعداد كبيرة مما يدحض الخرافة القائلة بأن ''علم الغابات هو مجال الرجل''. ونحو ٣٠ في المائة اليوم من الفنيين في مجال الغابات في إدارة الغابات بالولايات المتحدة و٢٠ في المائة من المشرفين من النساء، مقابل ١ في المائة في عام ١٩٧٦.

٢٨ - كما انتقلت المرأة إلى مناصب المسؤولية في القطاع الخاص في بلدان كثيرة. فهي تشغل حاليا أعلى المناصب التنفيذية في شركات الأخشاب والورق متعددة الجنسيات والرابطات التجارية وشركات استيراد الأخشاب وشركات الأعمال المتحالفة في البلدان متقدمة النمو وهن أيضا منتجات ومصدرات في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وعدد من النساء هن رئيسات أو عضوات مجلس إدارة في المنظمات واللجان الدولية المعنية بالبحث والتطوير في مجال الغابات التي تتخذ قرارات رئيسية بشأن القضايا المتعلقة بالغابات.

(ب) الخبرات والدروس المستفادة

٢٩ - لاحظت غالبية المبادرات أن الوصول إلى المرأة والسكان عموما أكثر تعقيدا بكثير ويستغرق غالبا وقتا أطول مما هو متوقع. ويقتضي العمل مع المرأة في بعض الأحيان بذل جهود دؤوبة أكثر من التعامل مع الرجل، بسبب انخفاض مستويات الأعداد عموما وزيادة أعباء العمل وتضارب الطلبات فيما يتعلق بوقت المرأة، والقضايا القانونية مثل حيازة الأراضي ونقص الخبرة والحساسيات الثقافية للتفاعل مع الغرباء أو الرجال. ومن ثم يلزم أن تكون استراتيجيات المشاريع وخطط العمل والموارد المالية والبشرية محددة منذ البداية وألا تغيب هذه الرؤى عن الأذهان.

٣٠ - وتتراوح مساهمة المرأة في قطاع الغابات من المشاركة الكثيفة على مستوى القواعد الشعبية والوجود الهزيل جدا على المستويين الفني والتقني. وغالبا ما تؤدي النظرة المحدود لمشاركة المرأة في الأنشطة الغابية كمورد للعمل إلى تبني تصورات سلبية للاستغلال وزيادة أعباء العمل. وينبغي توسيع نطاق استهداف مشاركة المرأة لضمان عدم حرمانها من العمل وفرص التدريب في مهنة الحراجة. وهذا النهج مطلوب لضمان عدم استمرار تهميش المرأة من حيث الحصول على الفوائد ووجود صوت لها في صنع القرار.

٣١ - على الرغم من أن المرأة قد أحرزت تقدما بوجه عام، فإنه يلزم القيام بالكثير لبلوغ الحد الأدنى المطلوب من النساء على مستوى صنع القرار وعلى المستوى الإداري بما يكفل مشاركتهن بنشاط في جميع جوانب الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات.

٣٢ - وقد تسهم الروابط القائمة بين الصحة والسكان ومشاركة المرأة في الحياة العامة في الجهود المبذولة للحد من ضغط السكان على الغابات (لما فيه مصلحة الغابات والنساء على السواء). وقد تسهم القضايا الصحية كوسيلة عملية يتم من خلالها إشراك المرأة في إدارة الغابات.

٣ - تعزيز دور مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الإدارة المستدامة للغابات

٣٣ - تراوحت المشاركة المجتمعية في إدارة الغابات على مدى العقد الماضي بين المشاركة إلى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في ملكية الموارد، حيث يمكن للسكان المحليين اتخاذ القرارات بشأن إدارة الموارد والاستفادة من المزايا الناتجة عنها. وفي كثير من الحالات، التي تحقق فيها التقدم من حيث حقوق الوصول أو الملكية، فإن عددا من الحواجز مثل الالتزامات

غير المناسبة في إدارة الغابات والأعباء والقيود التنظيمية فيما يتعلق بدخول السوق، لا تزال تحد من المزايا الناتجة عن الإدارة المستدامة للغابات.

٣٤ - وحيثما تتوافر تقليديا حقوق الملكية أو الاستفادة الطويلة الأجل، اعتُبر أصحاب الغابات الخاصة مساهمين رئيسيين في مبادئ الإدارة المستدامة للغابات وداعمين لها. كما أن مجتمعات الشعوب الأصلية في الشمال والجنوب ماضية بصورة متزايدة في تنظيم نفسها واتخاذ تدابير تنفيذية وإجراءات سياسية لكي تحوز ملكية الغابات المحمية، وغابات الأحواض المائية الواقعة في المناطق المرتفعة، وغابات الإنتاج، وامتيازات قطع الأخشاب، أو لتحظى بسيطرة أكبر على منافعها.

(أ) التقدم المحرز والتوجهات في تنفيذ مقترحات العمل ذات الصلة

٣٥ - تركز البرامج والسياسات الوطنية المعنية بالغابات على الحاجة إلى مشاركة الناس مشاركة حيوية، لا سيما منها المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات بما أنها تتأثر بشكل مباشر بالقرارات المتخذة بشأن الغابات. وغالبا ما ينطوي ذلك على التزام من جانب أصحاب المصالح، ولا سيما الدولة، بتوفير بيئة مؤاتية تفسح المجال أمام رغبات المجتمعات المحلية والناس الذين يسكنون داخل الغابات ومن حولها وأمام تصوراتهم ومصالحهم.

٣٦ - وقد أشارت معظم الدول الأعضاء إلى الأدوات السياسية والتنظيمية التي جرى تشكيلها حرصا على مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة الموارد الحرجية التي تتكل عليها والاستفادة منها. ورغم أن برامج السياسات والغابات على جانب كبير من الوضوح بشأن تشجيع المشاركة، فقد شكل تطبيقها تحديا كبيرا بالنسبة إلى معظم البلدان. وتشير حالات التقدم المحرز على مستوى إشراك مجتمعات الشعوب الأصلية في إدارة الموارد الحرجية إلى استجابة السكان المحليين بحماسة في معظم الأحيان لهذه المبادرات، غير أن آمالهم خابت في غالب الأحيان لأن البيروقراطيات لم تنجح في تحقيق تقدم كبير من حيث نقل السلطة، ولأن المنافع المادية جاءت أقل مما كان متوقعا، ولأن النخبة المحلية التي تتمتع بالنفوذ استغلت أي زيادة في السيطرة أو المنافع. وهذا ما يُعزى في أحيان كثيرة إلى ضعف في فهم سياسات التنازل من حيث مستلزمات بناء القدرات لكل من الإدارات الحكومية والمنظمات التي ترتكز إلى المجتمعات المحلية.

٣٧ - وفي معظم الدول الأعضاء، تعمل الدوائر الحكومية المعنية بالغابات، والمنظمات غير الحكومية، على إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط برامج إدارة الغابات وتنفيذها. فمناطق الغابات المحمية، التي كانت تديرها في السابق الدوائر الحكومية المعنية بالغابات، باستبعاد

المجتمعات المحلية المحيطة عادة، أصبحت تخضع شيئا فشيئا لإدارة مشتركة مع مستعملي الموارد المحليين. وقد استطاعت المجتمعات المحلية المحيطة، من خلال مبادرات الإدارة المشتركة هذه، أن تستفيد من الموارد الرئيسية في مناطق الغابات المحمية بموجب خطط للإدارة متفق عليها بين الأطراف. كذلك استفادت الدوائر المعنية بالغابات من التعاون المتزايد مع المجتمعات المحلية المحيطة ومن اضطلاع هذه المجتمعات بوضع سياساتها، بما أن النهج التي كانت تستبعدها قد أثبت عدم جدواها من الناحيتين السوقية والمالية.

٣٨ - وفي ٦٠ بلدا على الأقل من بلدان العالم النامي، حظيت الإدارات المحلية وإدارات المقاطعات خلال العقد الماضي بنطاق أوسع للاضطلاع ببعض من جوانب إدارة الموارد الطبيعية. وفي عدد قليل من البلدان، نجحت مجتمعات الشعوب الأصلية، من خلال سياسات الاسترداد، في المطالبة بحقوق ملكية الغابات، الأمر الذي أدى إلى اعتبارها جهات رئيسية في صنع القرار على مستوى إدارة هذه الغابات. وعموما، تبين أن الحالات التي أعطيت فيها الملكية أو سلطة كافية مباشرة إلى مستعملي الموارد، نجحت في تلبية الاحتياجات المحلية والاستجابة لها أكثر من الحالات التي كانت فيها هذه السلطة بيد الإدارات المحلية أو الهياكل المحلية للمناطق. وفي معظم هذه الحالات، غالبا ما كان السكان المحليون منظمين إلى حد بعيد ويحظون بدعم المنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء الفاعلين. وبنما وجنوب أفريقيا والفلبين وكندا هي من بين البلدان التي بلغت مراحل مختلفة في استكشاف وتطبيق آليات متعلقة بالسياسات وآليات قانونية بغرض التوصل إلى اتفاقات مع الشعوب الأصلية والقبلية لتحديد أراضي غابات الشعوب الأصلية بدرجات مختلفة من الاستقلال الذاتي. وتشير التقديرات إلى أن المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية تملك ١٤ في المائة من مجموع الغابات في البلدان النامية.

(ب) التجارب والدروس المستفادة

٣٩ - في بلدان عديدة، تثبت الإدارة الحرجية المجتمعية والقائمة على المشاركة أنها نهج مجد اقتصاديا ومقبول اجتماعيا للاضطلاع بإدارة الموارد على نحو مستدام. كذلك يزداد قلق المجتمعات وأصحاب الغابات الصغيرة الخاصة إزاء تدهور الغابات، وينظمون أنفسهم لاتخاذ إجراءات ضد استغلال الغابات غير المشروع والمطالبة بالحقوق التي تمنحهم سيطرة أكبر على هذه الموارد.

٤٠ - وحيثما تتوافر تقليديا حقوق الملكية أو الاستفادة الطويلة الأجل أو حيثما يجري نقلها على نحو يتسم بالشفافية، لا شك في أن المجتمعات المحلية وأصحاب الغابات الخاصة استفادوا من عملية التمكين هذه، إضافة إلى المنافع المباشرة التي تدرها عليهم الغابات. وقد

أظهرت التجارب أن الإدارة السليمة لشؤون الغابات يمكن أن تؤدي إلى إدارة سليمة عموما.

٤١ - لم تحظ أوجه التباين القائمة داخل المجتمعات المحلية بالمعالجة الكافية في إطار الجهود المبذولة للعمل مع المجتمعات المحلية، لا سيما منها المسائل الإثنية وشؤون السلطة والصحة ونوع الجنس. وتبقى الجهود الجماعية المستدامة التي تبذل بغية التوصل إلى رؤية موحدة أحد أكبر التحديات التي يواجهها العمل مع مجتمعات محلية متعددة العناصر. ومن الناحية العملية، كان من الصعب تحديد ''المجتمع المحلي'' الذي يجب أن يشارك في شؤون موارد الغابات ويستفيد منها. ونادرا ما تتسق الحدود الإدارية على المستوى المحلي مع حدود استخدام الموارد المحبذة محليا التي تميل إلى عدم الوضوح والمرونة الشديدة، وتستجيب لمجموعة كاملة من العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية. وقد أدت المحاولات الكثيرة الرامية إلى فرض حدود صارمة إلى تقويض النظم المحلية لكسب الرزق واستراتيجيات التكيف، عادة على حساب الأسر المعيشية الأكثر ضعفا.

٤٢ - وفي الحالة الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية، أعيدت الغابات إلى مالكيها السابقين أو هي في سبيلها إلى ذلك. ويملك أصحاب الغابات الصغيرة الخاصة الآن حصة كبيرة من الغابات كل في بلده، مع أن هذه الغابات الخاصة أو العائلية عديدة ومجزأة. ولم تتكيف مع هذا الوضع الجديد بعد المؤسسات المعنية بشؤون الغابات وأصحابها، الأمر الذي أدى إلى انهيار نظم إدارة الغابات. ولا يمكن نقل ملكية الغابات بشكل فجائي، بل يجب اتخاذ تدابير ملائمة لبناء القدرات من أجل إدارة مستدامة للغابات، ووضع أطر مؤسسية مناسبة وغرس الشعوب بالملكية.

٤٣ - ومن وجهة نظر مستعملي الموارد المحلية، فإن الافتقار إلى حيازة مضمونة أو سلطة كافية لاتخاذ القرارات حول استعمال الغابات وإدارتها قد يكون أمرا باعثا على الإحباط. وغالبا ما تم التنازل عن السيطرة على الموارد من الإدارة المركزية لصالح الإدارة المحلية، ونادرا إلى مستعملي الموارد أنفسهم. وفي الحالات التي تم فيها التنازل لصالح الجهات المحلية عن سلطة كبيرة لاتخاذ قرارات بشأن موارد الغابات، غالبا ما استفادت النخبة المحلية الأكثر نفوذا من منافع العمل الجماعي، في غياب المؤسسات المحلية المناسبة.

٤٤ - وفي أحيان كثيرة يكون تحويل الترتيبات المؤسسية التقليدية المحلية لإدارة الموارد الحرجية نحو هياكل تتميز بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة محيرا أكثر مما يمكن تصوره، مع أن الاستناد إلى هذه الترتيبات المؤسسية ما زال يمثل الرهان الأفضل في بلدان عديدة. ولا يزال يتعين القيام بالكثير لكي تتوافر في الترتيبات المؤسسية المحلية ضوابط وموازين تجاه

ما تستحوذ عليه النخبة المحلية النافذة من سيطرة ومنافع. ولم تكن معظم الجهود الرامية إلى توزيع السلطات كافية لإنجاز النقل الحقيقي للسلطة والنفوذ إلى الجماعات المحلية، حيث أدت في بعض الحالات إلى الحد مما كانت المجتمعات المحلية تملكه من سيطرة على الموارد التي تديرها عادة.

٤٥ - وتتمثل الحواجز الأخرى التي تعوق مشاركة السكان المحليين مشاركة حيوية، في طبيعة غالبية الاستثمارات الحرجية الطويلة الأجل التي تفقد الناس حماس المشاركة في الإنتاج والإدارة، وفي الخلافات على الموارد من قبيل الماء والأرض التي تقوّض العمل الجماعي، وأنماط العيش الرحالة التي تعيشها بعض مجتمعات الشعوب الأصلية.

باء - القضايا الناشئة

٤٦ - عند النظر إلى مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، مجتمعة، والمتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات، يتبين أنها محدودة، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب الثقافية. ولم تعالج قضايا من قبيل إدماج القيم الثقافية والروحية والأخلاقية للغابات في الإدارة المستدامة للغابات، ورفاهية العاملين في مجال الغابات، ومسؤولية الشركات عن تخفيف حدة الفقر، فضلا عن الغابات إزاء إدارة الصراعات. وبالرغم من ذلك، توجد أدبيات زاخرة بشأن هذه القضايا يمكن أن تساعد في توجيه الأعمال في هذا الميدان. ومن المتوقع أن يستمر الهبوط الكبير في العمالة في مجال الغابات في عدد من البلدان[٩]. والآثار الاجتماعية، ولا سيما الآثار التي تؤثر في سبل العيش في الريف جديرة بالبحث.

٤٧ - ولقد تشابكت الغابات والثقافة عبر التاريخ البشري[١٠]. ومن جهة، تتشكل المناظر الطبيعية للغابات بالمعتقدات الثقافية وأنظمة الإدارة، ومن الجهة الأخرى، تبنى الثقافات ماديا وروحيا على أساس التفاعل فيما بين الإنسان والغابات. ويمكن أن تشمل البساتين المقدسة والأشجار بصفتها رموزا قوية مثل شجرة الحياة في بلاد النهرين والهند، والتي تظهر في كثير من الديانات في العالم، وشجرة الأمازون العالمية وأشجار البلوط في انجلترا واسكتلندا، من جملة أشجار أخرى. وترد في هذا المرجع النفيس أمثلة عديدة أخرى على القيم الروحية والثقافية للغابات، بما في ذلك أنظمة إدارة الغابات التي تستند إلى الجوانب الثقافية. ويؤكد المرجع على المعرفة التقليدية واستخدامات الأنواع التي تقدم منافع اقتصادية عديدة للمجتمعات المحلية. وأولي اهتمام بإدارة الغابات والمحافظة عليها، التي تمتد جذورها في المنظورات الثقافية وتقدير الغابات ومكوناتها حق قدرهما.

٤٨ - وتقدم الأدبيات الموجودة حاليا تحليلا شاملا للأسس المفاهيمية والمبادئ الأساسية للقواعد الأخلاقية في مجال الغابات[١١] والتي تستعرض عددا من مدونات القواعد الأخلاقية ذات الصلة بالموارد الطبيعية، بما في ذلك مدونة القواعد الأخلاقية لأعضاء جمعية العاملين الأمريكيين في مجال الغابات. ويعالج المرجع أيضا قضايا أخلاقية في مجال الغابات في العالم، ويمس قضايا من قبيل الحصاد، واستخدام الخشب والتجارة، فضلا عن قضايا حاسمة، من قبيل ملكية الأراضي ونظم الحكم، التي يتعين معالجتها في سياق تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في ميدان الإدارة المستدامة للغابات[١٢].

٤٩ - ويتسم تحليل الخبرات في مجال إضفاء طابع اللامركزية في ميدان الغابات وإدارة الصراعات والتوصيات بشأن عمليات صنع السياسات الفعالة وتنفيذها، بأهمية خاصة في هذا الصدد[١٣].

١ - ربط الجوانب الاجتماعية والثقافية للإدارة المستدامة للغابات بالأهداف الإنمائية للألفية

٥٠ - مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات تتسم، في الوقت الحاضر، بنطاق ضيق ولا ترتبط بصورة ملائمة بالمناقشة الشاملة بشأن خطة التنمية. ولا بد من اغتنام كل فرصة لربط الإجراءات المحددة بالغابات بقضايا التنمية الشاملة لتكوين صورة أوسع نطاقا عن الغابات والحراجة. وبصدد القيام بذلك، من المحتمل أيضا أن تلبى الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للسكان المحليين على نحو أفضل، حيث ستتركز النتائج بصورة أكيدة حول الأهداف الإنمائية للألفية وخطة عمل جوهانسبرغ.

٥١ - ويتبدى ضعف الاهتمام بإثبات وتوثيق الروابط فيما بين دور الغابات وتخفيف حدة الفقر في تخصيص مبالغ غير كافية من الموارد الوطنية وللمساعدة الإنمائية الرسمية للإدارة المستدامة للغابات. وبسبب عدم كفاية المخصصات من هذه الموارد لم يتحقق المستوى المستصوب من الانتقال إلى الإدارة المستدامة للغابات ومزاياها الكامنة للمجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات. ومن شأن الممارسات غير المستدامة في مجال الغابات أن تؤثر سلبا في الاتساق الاجتماعي في المجتمعات التي تعتمد على الغابات وتؤثر سلبا أيضا في البيئة.

٥٢ - ويمكن أن تساعد ورقات استراتيجية الحد من الفقر في تعزيز الوعي وتسهم بفعالية في جوانب قطاع الغابات لتخفيف حدة الفقر. ويمكن أن تتصدى الورقات للعقبات القائمة حاليا والتي تعرقل تعزيز إمكانية الحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية للإدارة المستدامة للغابات.

٢ - تقييم الآثار الاجتماعية للإدارة المستدامة للغابات

٥٣ - يقدم تقييم الآثار الاجتماعية، بالرغم من كونه أداة تستند إلى المشاريع، نظرات ثاقبة على النطاق الواسع للمواضيع التي يشملها الترتيب الدولي المعني بالغابات، إذا أريد التصدي لكامل نطاق القضايا الاجتماعية والثقافية. ويرد فيما يلي بعض المواضيع التي يتعين التصدي لها والتي تشمل:

- طريقة حياة الناس: كيف يعيشون ويعملون ويتفاعلون
- الثقافة: المعتقدات والعادات والقيم المشتركة
- المجتمع المحلي: اتساقه واستقراره وطابعه وخدماته ومرافقه
- النظم السياسية: مدى قدرة الشعب على المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياته، ومستوى اللامركزية
- البيئة: نوعية الهواء والمياه اللذين يستخدمهما الناس، توفُّر وجودة الغذاء الذي يأكلونه، ومستوى الأخطار بأنواعها، ومدى كفاية المرافق الصحية، وسلامة الناس البدنية، وإمكانية حصولهم على الموارد والسيطرة عليها
- الصحة والرفاهة: حسب ما عرفتهما منظمة الصحة العالمية بصفتهما حالة اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز
- الحقوق الشخصية وحقوق الملكية: ولا سيما ما إذا كان الناس متأثرين اقتصاديا، أو يعانون من الحرمان، الأمر الذي قد يشمل انتهاك حرياتهم المدنية
- المخاوف والأماني: مفاهيم الناس بشأن السلامة، ومخاوفهم بشأن مستقبل مجتمعهم المحلي، وأمانيهم بشأن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

٥٤ - وغالبا ما تعتمد أنماط استخدام الموارد على جميع هذه العوامل الاجتماعية. وفيما يتعلق بأنظمة إدارة الموارد، ثمة حاجة إلى وضع أنظمة يكون من شأنها أن تعزز التوازن المقبول بصورة متبادلة بين القوة والسلطة فيما بين المجتمعات المحلية، والسلطات الإقليمية والدولة، باتباع مبدأ تفريع السلطة[١٤] بغية حماية مصالحها المحلية والمصالح الأوسع نطاقا للمجتمعات المحلية المجاورة وحماية أصحاب المصالح الآخرين، على حد سواء.

٣ - اللامركزية وانتقال السلطة إلى المستويات المحلية

٥٥ - ينبغي أن تشفع الحاجة إلى نقل السلطة الملائمة على الموارد إلى المستويات المحلية باستراتيجيات لتعزيز قدرة المؤسسات على الصعيد المحلي لتتكيف وتستجيب للاحتياجات

المحلية بغية أن تصبح قادرة على إدراك احتياجات الجماعات المهمشة. وينبغي للمؤسسات الناشئة أن تكون قادرة على التعامل مع ديناميات القوة في المجتمعات المحلية وأن تضمن لها المساءلة والشفافية لكي تكتسب الشرعية فيما بين السكان المحليين. وفي نهاية المطاف يتمثل التحدي في ضمان أن تتسم السلطة اللامركزية بقدر أكبر من المساءلة والشفافية عن ما كانت عليه السلطة المركزية، من ذي قبل.

٥٦ - وستعمل المبادرة التي تتولى ريادتها البلدان بشأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والتي تتناول تطبيق اللامركزية، والأنظمة الاتحادية في مجال الحراجة والبرامج الوطنية للغابات، المعقودة في إنترلاكن، سويسرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، برعاية حكومتي إندونيسيا وسويسرا، وأمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ومركز البحوث الحرجية الدولية، على استكشاف الطريقة التي تتبعها البلدان لبذل جهودها الحالية الرامية إلى إضفاء طابع اللامركزية والتصدي على نحو أكثر فعالية للشواغل والمصالح والاحتياجات الاجتماعية والثقافية. وبالنسبة لهذا الاجتماع، وبالرغم من أن مقترحات العمل التي طرحها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات لا تشير على وجه التحديد إلى اللامركزية، إلا أنه تم تحديد مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بصفتها ذات صلة. وتشير هذه المقترحات بصورة رئيسية إلى آليات المشاركة، وتكامل المصالح المحلية في برامج الحراجة الوطنية، وضرورة تهيئة الأوضاع المواتية وآليات الدعم ومسائل حاسمة مثل تقاسم المنفعة بصورة منصفة والحقوق في ملكية الأراضي والحقوق في استخدام الموارد، وحماية المعارف التقليدية ذات الصلة بالغابات.

٤ - رصد اتجاهات انتقال السلطة

٥٧ - بالرغم من أن المشاركة في التسليم بأن انتقال السلطة عن موارد الأحراج إلى المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين الآخرين تتحقق بصورة تدريجية في أرجاء العالم، ليس ثمة رصد دقيق لهذا الاتجاه. ويمكن أن يحدث انتقال السلطة بأشكال شتى، تتراوح ما بين الملكية الدائمة والحقوق في الإمكانية المحدودة للحصول على الموارد. ولكي يتسنى إرشاد صانعي السياسات الذين يقومون بدور نشط في تعزيز الحراجة بالمشاركة، ثمة حاجة إلى تحسين المعرفة الحالية بشأن ملكية الغابات وانتقال السلطة، وتطوير منهجيات رصد ملائمة وإدماجها في عمليات تقييم الغابات.

٥ - إدارة الصراعات فيما بين أصحاب المصالح

٥٨ - من شأن ضلوع جميع أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات أن ينم في حالات كثيرة عن وجود صراعات تتعلق بالشواغل والاحتياجات، والتي يتعين التوسط لحلها. ولقد أنجزت أعمال كثيرة هامة في مجالات أخرى لإدارة الصراعات التي تعد بصورة عامة نهجا بناءً إلى حد كبير أكثر من حسم الصراعات. ويتعين إيلاء المزيد من العناية بتطوير آليات ووضع مبادئ توجيهية لإدارة الصراعات لدعم الإدارة المستدامة للغابات.

٦ - الأشجار الموجودة خارج الغابات

٥٩ - تعد الأشجار الموجودة خارج الغابات مصدرا هاما لسكان الريف في مناطق كثيرة، ولا سيما في البلدان القاحلة حيثما تكون مساحات الغابات محدودة. فالأشجار توفر الغذاء والمنتجات الطبية ومواد تدعم سبل معيشة السكان في الريف؛ وتوفر الحماية ضد تدهور الأرض؛ وتساعد في تنظيم العمليات الهيدرولوجية، من جملة أمور أخرى.

٧ - الغابات في المناطق الحضرية وفي المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية

٦٠ - لقد زادت أهمية الغابات في المناطق الحضرية وفي المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية خلال العقدين الماضيين، ولا سيما في البلدان النامية. ومنذ وقت طويل جرى التسليم بأن هذه الغابات في البلدان المتقدمة النمو تعد موارد هامة، لأنها تعد، من جملة أمور أخرى، أماكن للاستجمام والتعليم وجودة الحياة، ولكنها تتعرض في المناطق النامية التي تشهد تحولات ديموغرافية، والتي يوجد معظمها في آسيا وأمريكا اللاتينية، لضغط متزايد وتزداد أهميتها لأسباب شتى.

٨ - القواعد الأخلاقية في مجال الغابات

٦١ - سلم قادة العالم، باعتمادهم إعلان الألفية في سنة ٢٠٠٠، بمسؤولياتهم الأخلاقية عن رفاهية البشر، واستدامة البيئة وسبل المعيشة والتكامل الثقافي للشعوب في أرجاء العالم. ووفقا لذلك، وفي أثناء عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أولي اهتمام كبير بضرورة أن تستند الإجراءات المتصلة بالتنمية المستدامة إلى إطار عمل سليم من الناحية الأخلاقية، وتستفيد بالعناصر المشتركة بين مختلف الديانات ونظم القواعد الأخلاقية، من قبيل ميثاق الأرض، الذي يعد إعلانا للمبادئ التوجيهية الأساسية لبناء مجتمع عالمي عادل ومستدام وسلمي في القرن الحادي والعشرين[١٥] [١٦].

٦٢ - ووضعت أيضا المدونة العالمية للقواعد الأخلاقية في قطاعات ذات صلة بالغابات، من قبيل السياحة الاقتصادية والتجارة الدولية بالمواد الكيميائية[١٧] ومدونة القواعد الأخلاقية للرابطات والمؤسسات الفنية في مجال الغابات في كثير من البلدان.

٦٣ - وعلى الصعيد الشعبي، ثمة نشاط متزايد ينصب تركيز جهوده على السوق والتعايش الأخلاقي بين مستهلكي منتجات الغابات. وتعمل هذه المنظمات لتثقيف المستهلكين، وتثقيف الشركات الكبيرة التي تشتري وتوزع منتجات الغابات لتوعيتهم بالآثار الاجتماعية والبيئية والأبعاد الأخلاقية المترتبة على قراراتهم المتصلة بشراء تلك المنتجات. ويكمن في صميم هذه القضية التسليم بأهمية مسؤولية الشركات.

جيم - سبل التنفيذ

٦٤ - يعتقد في معظم البلدان، بأن المشاركة الجدية للمجتمعات المحلية والنساء في تخطيط وتنفيذ إدارة الغابات ضعيفة بسبب محدودية الموارد المالية والافتقار إلى المهارات الإنسانية الملائمة. وجرت الإشارة أيضا إلى أن الافتقار إلى الالتزام السياسي لنقل السلطة عن الموارد إلى السكان المحليين يعد نكسة كبرى للجهود المبذولة لبناء قدر كاف من الثقة فيما بين السكان المحليين ليشاركوا بنشاط في موارد الغابات. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي واجه معظم البلدان في عدد السكان المحدود من الذين تتوفر لديهم مهارات إدارة الصراعات والتفاوض من أجل التوصل إلى توازن مقبول في القوة فيما بين أصحاب المصالح. وفي معظم البلدان لا تزال هناك ثمة حاجة إلى تدريب البيروقراطيين لكي يتبعوا سلوكا من القاعدة إلى القمة ومرنا ومستجيبا ولكي يتعلموا طريقة التعامل مع المجتمعات المحلية. كما أن الخبرات محدودة في مجال تحويل المؤسسات المحلية إلى كيانات تتسم بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة في معظم البلدان.

٦٥ - وثمة حاجة إلى المزيد من النماذج الابتكارية لنقل التكنولوجيا حيث لا يزال معظم البلدان يعتمد حتى الآن على نهج تقليدية للإصلاح الزراعي، وهي مقيدة في الوقت الحاضر بسبب الموارد المحدودة. وتتبع حاليا نهج جديدة لنقل المعرفة تشمل تدريب المدربين وتقديم التدريب من أجل التحول والتعلم بالتجربة والبحوث الموجهة للأغراض العملية ولقد أسفرت هذه النهج عن نتائج مشجعة.

دال - البنود المشتركة

١ - رصد البيانات الاجتماعية وتقييمها والإبلاغ عنها

٦٦ - لقد صمم عدد من البلدان في الوقت الحاضر أطر عمل مفصلة ومتكاملة لرصد البيانات الاجتماعية والإبلاغ عنها بشأن استخدام الغابات وإدارتها. وبالرغم من أن البلدان أفادت بأن هذه الأطر جد مفيدة للتخطيط على الأجلين القصير والطويل، على حد سواء، يتهدد التنفيذ المستدام لمبادرات الرصد هذه بسبب الافتقار إلى موارد كافية لإتمام العملية

بصورة شاملة. وأوقف بعض البلدان أنشطة الرصد والتقييم أو جعل تلك الأنشطة مقصورة على مناطق الغابات ذات القيمة العالية حيث يخطط الجني أو أنه جار حاليا.

٢ - تعزيز المشاركة العامة

٦٧ - لقد اكتسب الاتجاه العام نحو إيلاء المزيد من الاهتمام لتعزيز مشاركة أصحاب المصالح في عمليات السياسة زخما في قطاع الغابات. وتؤكد مبادئ الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات[١٨] والمنتديان اللذان خلفاه وهما المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، التي توجه صياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات، بصفة خاصة على ضرورة المشاركة وإيجاد شراكات مع جميع أصحاب المصالح في جهد مشترك لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة ملكية أصحاب المصالح في عمليات البرامج الوطنية للغابات، مع أخذ احتياجات المجتمع المدني في الحسبان، إلى تسهيل تنفيذ سياسات الغابات بنجاح، التي من شأنها أن تعزز اللامركزية وانتقال السلطة إلى المستويات المحلية. بيد أن هناك ثمة تفاهم على نطاق واسع ومتنوع بشأن معنى المشاركة. وفضلا عن ذلك، هناك قدر ضئيل من المعرفة وتتوفر معلومات قليلة لإسداء النصح للمنظمات التي تعتزم القيام بعمليات تتم على أساس المشاركة. ونتيجة لذلك، تنفذ عمليات مشاركة كثيرة بدون إيلاء الاعتبار بصورة جادة للآثار من حيث التخطيط وتخصيص الموارد لدعم مشاركة أصحاب المصلحة. وثمة حاجة إلى معرفة ملائمة بسبل ونهج دعم المشاركة في عمليات البرامج الوطنية للغابات لإسداء النصح بغية زيادة مشاركة أصحاب المصلحة على الوجه الأمثل. وعلى سبيل المثال، ترجمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بدعم من مرفق برامج الحراجة الوطنية ''تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في برامج الحراجة الوطنية'' إلى عمل ملموس لتلبية هذه الحاجة.

٦٨ - وفضلا عن ذلك، تدعو الحاجة إلى زيادة الربط الشبكي لجمع وتقاسم على نحو أفضل الثروة المتمثلة في الخبرة والخبرات الزاخرة المتوفرة حاليا في الحراجة بالمشاركة بغية المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للامركزية وعمليات انتقال السلطة.

٣ - الجوانب الاجتماعية التي تعالجها البرامج الوطنية للغابات

٦٩ - لقد أسفر تحول الاتجاهات في معظم البلدان في سائر أرجاء العالم صوب نهج موجهة بقدر أكبر نحو السكان لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات عن تأكيد الجوانب الاجتماعية في برامجها الوطنية للغابات. وتدرك معظم الاستراتيجيات القطرية لإدارة الغابات في الوقت الحاضر أن الإدارة المستدامة للغابات مسألة أكبر من حل المشاكل التقنية، وتتعلق إلى حد كبير بمعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحياة الناس التي تعزز أو تقوض قدرتهم

على الاستفادة بالاستخدامات المستدامة لقاعدة الموارد. وبغية تسهيل إدراك وتقييم شواغل وأماني السكان المحليين، تعتمد البرامج الوطنية للغابات بصورة متزايدة نهج المشاركة لإعداد البحوث، والتخطيط وتنفيذ مشاريع الحراجة. وبصدد تحقيق ذلك، أصبحت شعب كثيرة في إدارة الحراجة الوطنية في موقف جعلها منظمات تعليم تولي الأولوية لتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية متشابكة للسكان المحليين، ولا سيما السكان الذين يعتمدون على الغابات. وهذا المنظور الذي يضع (الشعب أولا) يعد جزءا لا يتجزأ من النهج الاجتماعي للحراجة الذي يربط بصورة جوهرية بين الأشجار والناس، وسبل معيشتهم، والمنظمات الاجتماعية، والاحتياجات، والمساعي الثقافية والاقتصادية.

رابعا – الاستنتاجات

٧٠ – يعد نطاق مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن الجوانب الاجتماعية والثقافية محدودا، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب الثقافية. وتحتاج الجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات إلى المزيد من التوحيد في أعمال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، في ظل المزيد من الاهتمام الذي يولى بالقضايا الناشئة من قبيل الروابط بين الأهداف الإنمائية للألفية، وتقييم الآثار الاجتماعية للإدارة المستدامة للغابات، واللامركزية ونقل السلطة إلى المستويات المحلية، وإدارة الصراعات فيما بين أصحاب المصالح والقواعد الأخلاقية في ميدان الغابات.

٧١ – أصبحت الجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات في الوقت الحاضر سمة بارزة في سياسات وتشريعات الحراجة في معظم البلدان. وثمة تحول ملحوظ في المنظورات صوب حراجة موجهة بقدر أكبر لصالح الناس وهذا تحول واضح في الشمال والجنوب، على حد سواء. وبغية إدراج موضوع الغابات والحراجة بصورة راسخة في المناقشات الشاملة، من الضروري توخي الدقة بشأن الروابط بين مقترحات العمل المحددة والأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا.

٧٢ – بيد أن التقدم المحرز بصدد تحقيق قدر أكبر من تقاسم المنافع بصورة أكثر إنصافا، محدود بسبب عدم تنفيذ كثير من أحكام السياسة ذات الأهمية الحاسمة في مجال الحراجة الاجتماعية. وهذه في الغالب نتيجة الافتقار إلى الثقة في أن بمقدور أصحاب المصلحة المحليين إدارة موارد الغابات. ولقد أسفر بطء التقدم في منح الملكية والسيطرة للسكان المحليين على موارد الغابات التي يعتمدون عليها إلى تقويض حماسة السكان المحليين بشأن المشاركة بنشاط في الحراجة. وأدت محدودية الموارد ومهارات التسهيل أيضا إلى تقويض الجهود المبذولة لتحويل المؤسسات على الصعيد المحلي إلى كيانات تتسم بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة والتي بمقدورها أن تضمن إمكانية الوصول إلى الغابات وتقاسم منفعتها بصورة منصفة.

٧٣ - من المتوقع أن يستمر الهبوط الكبير في العمالة في قطاع الغابات في عدد من البلدان. والآثار الاجتماعية، ولا سيما الآثار التي تؤثر في سبل معيشة سكان الريف جديرة بالنظر فيها على النحو الواجب.

خامسا - نقاط للمناقشة

٧٤ - قد يرغب المنتدى في القيام بما يلي:

(أ) يلتزم، بمواصلة بذل الجهود لتوحيد مقترحات عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بشأن الجوانب الاجتماعية والثقافية للغابات في البرامج والاستراتيجيات الوطنية للغابات لتدعيم الإدارة المستدامة للغابات، بهدف زيادة المشاركة الفعالة للأشخاص الذين يعيشيون في الغابات وفيما حولها، بمن فيهم عمال الغابات، وصغار ملاك الغابات في القطاع الخاص، والسكان الأصليون، وتشكل النساء جزءا لا يتجزأ من هؤلاء السكان، وفي تعزيز التقاسم على نحو نزيه ومنصف للمزايا الناجمة عن استغلال السلع والخدمات من الغابات، ويحث الدول الأعضاء على مواصلة بذل هذه الجهود؛

(ب) يلتزم باستعراض البرامج والاستراتيجيات الوطنية للغابات، والمعايير ومدونات الممارسات الحرجية، بغية توثيق مساهمة الغابات في أنشطة الحد من الفقر، ومراعاة معايير العمل المعترف بها دوليا، ويحث الدول الأعضاء على القيام بذلك؛

(ج) يدعو الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى إعداد تقرير تجميعي لمساهمة قطاع الغابات في تحقيق مجموعة الأهداف المتضمنة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية لتنظر فيه الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بالتوافق مع استعراض التقدم والنظر بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها في المستقبل؛

(د) يشجع على وضع صكوك لتعزيز تقاسم المنافع بصورة منصفة من سلع وخدمات الغابات، بما في ذلك الطرق غير المباشرة لمكافأة الأفراد المرجعيين والمجتمعات المحلية المرجعية، من قبيل استخدام المدفوعات المحولة لمنتجات وخدمات الغابات المقدمة؛

(هـ) يحث الدول الأعضاء على اعتماد تطبيق منهجيات تقييم الآثار الاجتماعية في برامجها واستراتيجياتها الوطنية للغابات؛

(و) يوصي الدول الأعضاء بأن تأخذ في الحسبان الدروس المستفادة والمقترحات المتعلقة باللامركزية وانتقال السلطة، والاستفادة بمداولات المبادرة التي تتولى ريادتها البلدان بشأن اللامركزية، والأنظمة الاتحادية في مجال الحراجة والبرامج الوطنية للغابات، المعقودة في إنترلاكن، سويسرا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

الحواشي

(١) تشمل البنود المشتركة (أ) تعزيز المشاركة العامة، و (ب) البرامج الوطنية للغابات، و (ج) الرصد والتقييم والإبلاغ.

(٢) انظر تقرير الأمين العام عن الجوانب الاقتصادية للغابات (E/CN١٨/٢٠٠٣/٧.)، المقدم إلى الدورة الثالثة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٦ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الفقرة ٣٧.

(٣) توصيات المنتدى ٦٤ (أ)، و ٦٤ (ب)، و ٦٤ (ج)، و ٦٤ (هـ)، و ٦٧.

(٤) توصيات المنتدى ٨٤، و ٨٥ (ب)، و ٨٥ (ج)، و ٨٥ (د).

(٥) توصيتا الفريق ٥٨ (ب) '٢' و ٥٨ (ب) '٣'، وتوصية المنتدى ٦٤ (ز).

(٦) توصيات الفريق ٥٨ (ب) '٤'، و ٧٠ (ب)، و ١٠٤ (أ)، و ١٢٨ (أ)، و ١٣٣ (ج) '٥'، و ١٣٣ (د) '٤'، و ٦٤ (ط).

(٧) ما مجموعه ١٧ اقتراحا تحت البند ٤٠ من مقترحات الفريق.

(٨) مقترحات المنتدى ٧٤ (أ)، و ٧٤ (ب)، و ٧٤ (ج)، و ٧٤ (د)، و ٧٥، و مقترح الفريق ٤٦، ومقترح المنتدى ٨٩.

(٩) Blomback, P., Poschen, P. and Lövgren, M. Employment trends and prospects in the European forest sector. A study prepared for the European Forest Sector Outlook Study. Geneva Timber and Forest Discussion Papers ECE/TIM/DP٢٩، United Nations, Economic Commission for Europe Timber Committee، ٢٠٠٣/.

(١٠) United Nations Environment Programme, "Chapter٩.Forests Culture and Conservation", by Sarah A Lair d, in*Cultural and Spiritual Values of Biodiversity*،London: Intermediate Technology Publications) ١٩٩٩ .pp ،(٣٤٥-٣٩٦.

(١١) Peter C. List, ed*Environment Ethics and Forestry: A Reader*،Philadelphia: Temple University Press) ،.٢٠٠٠(

(١٢) Clark C. Gibson etal .،eds. People and Forests: Communities, Institutions, and Governance (Cambridge ، ،Massachusetts: The MIT Press٢٠٠٠.)

(١٣) James Mayers and Stephen Bass, Policy that Works for Forests and People , Series No٧:London. International Institute f ،or Environment and Development١٩٩٩.)

(١٤) يشير مبدأ تفريع السلطة إلى أن أفضل القرارات المتعلقة بالموارد هي تلك التي تتخذها الهياكل الأكثر قربا من هذه الموارد. ولا ينبغي أن تتخذ على مستويات أعلى سوى تلك القرارات التي لا يمكن اتخاذها على المستوى المحلي نظرا لآثارها الواسعة النطاق التي تتجاوز المنطقة المحلية.

(١٥) The Earth Charter: Values and Principles for a Sustainable Future. A brochure is available online at www.earthcharter.org.

(١٦) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization General Conference resolution٣٢ C/COM.III/DR١٠ adopted on ١٦ October ٢٠٠٣.

(١٧) اعتمدت الجمعية العامة قرارا عن المدونة العالمية لقواعد وآداب السياحة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (٢١٢/٥٦). اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٤ مدونة قواعد السلوك للتجارة الدولية في المواد الكيميائية.